الصباح AL-SABAH

«التقدم العلمي» أعلنت أسماء الفائزين بجائزة الكويت في دورتها الـ43 لعام 2024

أشرف إبراهيم

أعلنت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أمس الاربعاء أسماء الفائزين بـ«جائزة الكويت» في دورتها الـ43 للعام 2024 التي تمنحها المؤسسة سنويا للعلماء الكويتيين والعرب ممن حققوا إنجازات بارزة ومساهمات علمية وفكرية متميزة في مسيرتهم البحثية على المستوى العالمي.

وقالت المؤسسة في بيان صحفي إن إعلان أسماء الفائزين بالجائزة جاء بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومجلس الجوائز بالمؤسسة وفق توصيات لجان التحكيم والاختيار للجوائز في مختلف مجالاتها.

وذكرت أنه في مجال العلوم

خالد لطيف

الأساسية - موضوع العلوم البيولوجية - فاز بالجائزة الأستاذ الدكتور أشرف إبراهيم من الأردن الذي يعمل مديرا لبرنامج الدكتوراه في الطب الانتقالي بمعهد لوندكويست التابع لمركز هاربور- يو سي إل إيه الطبي «Lundquist Institute at Harbor-UCLA Medical Center» بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضحت أن الدكتور إبراهيم قدم إسهامات علمية متميزة في مجالات البيولوجيا التطبيقية والطب الانتقالي من خلال أبحاث رائدة تهدف إلى تطوير حلول تشخيصية وعلاجية مبتكرة للأمراض المزمنة والمعقدة.

ديما الجمالي

وأضافت أنه في مجال العلوم التطبيقية - موضوع العلوم الهندسية - فاز بالجائزة مناصفة كل من الأستاذ الدكتور شربل فرحات من لبنان وهو أستاذ لهياكل الطائرات والملاحة الجوية والفضائية في كلية الهندسة بجامعة ستانفورد «Stanford University» الأمريكية والأستاذ الدكتور خالد لطيف من تونس وهو عميد كلية الهندسة بجامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا «HKUST».

وأشارت المؤسسة إلى أن كلا الفائزين قدما إسهامات علمية رائدة في هندسة النظم والاتصالات والتصميم الذكي كان لها أثر بارز

زيدان كفافي

في تطوير الصناعات الهندسية المتقدمة عالميا.

وفي مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية - موضوع العلوم الإدارية - فاز بالجائزة مناصفة كل من الأستاذة الدكتورة ديما الجمالي من لبنان وهي نائبة رئيس الجامعة الكندية في دبي للشؤون الأكاديمية والأستاذ الدكتور شوكت حمودة من الأردن الذي يعمل أستاذا للاقتصاد والأعمال الدولية في جامعة دركسل «Drexel University» بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأفادت بأن كلا الباحثَين تميزا بإسهامات مؤثرة في مجالات الحوكمة والاستدامة والأسواق

شريل فرحات

العالمية عبر أبحاث رصينة ساهمت في تطوير النظريات الإدارية وتطبيقاتها العملية في البيئات الاقتصادية المعاصرة.

أما في مجال العلوم الإنسانية والفنون والآداب - موضوع تاريخ الحضارات والفكر الإنساني - فقد فاز بالجائزة الأستاذ الدكتور زيدان كفافي من الأردن وهو أستاذ في علم الآثار بجامعة اليرموك الأردنية.

وذكرت أن للدكتور كفافي إسهامات علمية نوعية في مجالات علم الآثار والتاريخ الحضاري عززت الفهم الأكاديمي لمسارات تطور المجتمعات البشرية في المنطقة العربية.

يذكر أن «جائزة الكويت»

شوكت حمودة

أنشئت عام 1979 تماشيا مع أهداف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتحقيقا لأغراضها في دعم الأبحاث العلمية بمختلف فروعها وتشجيع العلماء والباحثين العرب وهي جائزة تشهد إقبالا متزايدا من الباحثين الكويتيين والعرب في مختلف أنحاء العالم.

وتمنح الجائزة في خمسة مجالات أربعة منها سنوية هي العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية والعلوم الاقتصادية والاجتماعية والفنون والآداب فيما تمنح الجائزة الخامسة - في مجال العلوم التخصصية الناشئة - كل سنتين.

الكويت والأردن

الصفدي، للمشاركة في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الكويتية الأردنية المشتركة، المنعقدة بدولة الكويت، حيث استقبله سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، بقصر بيان، كما استقبله سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، وجرى خلال هذا اللقاء استعراض العلاقات الثنائية الأخوية المتميزة، وسبل تعزيز آفاق التعاون في مختلف المجالات، التي تخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

في سياق متصل ترأس وزير الخارجية عبد الله اليحيا، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، أعمال الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة الأردنية – الكويتية.

وذكرت «الخارجية» الكويتية في بيان لها، أن أعمال اللجنة توجت بالتوقيع على ستة اتفاقيات ومذكرة تفاهم وبرامج تنفيذية، دعما وإسهاما لفتح آفاق أوسع للتعاون الوثيق بين البلدين الشقيقين، وانعكاسا لعزم تطوير التعاون الوثيق والمشترك في مختلف الميادين، وتحقيقا للمصالح المشتركة بين البلدين.

وقد استهل الوزير اليحيا الاجتماع بنقل تحيات دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا، إلى المملكة الأردنية الهاشمية وشعبها الشقيق، مشيدا بأواصر علاقات الأخوة التاريخية الراسخة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وشهدت أعمال اللجنة المشتركة استعراضا لكافة مجالات التعاون الحيوية والمهمة، التي تربط البلدين الشقيقين، لاسيما الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والسياحية، وغيرها من مجالات التعاون، بين القطاعات المختلفة وسبل تعزيزها والأخذ بها إلى آفاق جديدة مما يعكس الرغبة المشتركة في تطوير وتوطيد العلاقات الثنائية على كافة المستويات.

كما جرى خلال الاجتماع بحث آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية والجهود المبذولة بشأنها، وسبل تعزيز التعاون المشترك، لمواجهة التحديات الراهنة في المنطقة، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من القضايا محل الاهتمام المشترك.

وأكّد الوزيران اليحيا والصفدي أهمية انعقاد أعمال الدورة الخامسة للجنةِ العليا المشتركة الكويتية - الأردنية، باعتباره مؤشرا إضافيًّا على حرص البلدين المشترك، على تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، ضمن أطر مؤسساتية.

وبحث الوزيران زيادةِ حجم التبادل التجاري، وتعزيز التعاون في مجالي الأمن الغذائي والدوائي، وتشجيع القطاع الخاص على التشبيك والاندماج وإقامة الفعاليات المشتركة بينهما، وتعزيز التجارة عبر الحدود، وتفعيل جميع بنود اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين.

ورحّب الوزير اليحيا بعقد اجتماعات اللجنة التجارية الأردنية - الكويتية في دولة الكويت في العام 2026، مؤكدا استمرار العمل على زيادة التعاون الاقتصادي من المملكة، وفتح آفاق أوسع في مجالات الاستثمار والسياحة والتعليم والقطاعات الطبية والخدمية.

بدوره ثمّن الصفدي استضافة دولة الكويت لأعمال الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة الأردنية - الكويتية، كما أشاد بحجم الإستثمارات الكويتية في المملكة، والتي تعكس ثقة المستثمِر الكويتي في بيئة الأعمال الأردنية، وجرى كذلك بحث آليات التعاون في مجالات القوى العاملة، وتبادل الخبرات، وتنفيذ برامج تدريبية، بما يسهم في خدمة المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وأوضح الجانب الأردني أنه صدر عن اجتماعات اللجنة محضر اجتماع حدد خطوات عملانية، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والاستثماري، وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكّد المحضر على تفعيل التعاون في قطاعات الصحة، والنقل، والطاقة، والخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي، والإدارة العامة، والتخطيط، والإعلام، والزراعة، والشباب والرياضة، إضافة إلى التنسيق بشأن المشاريع ذات الأولوية التي يدعمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما استعرض الوزيران تطورات الأوضاع في المنطقة، وفي مقدمتها الجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وإنهاء الكارثة الإنسانية التي يسبّبها العدوان، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكافٍ.

وأكدا دعمَ الجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وأكّدا ضرورة تكاتف جميع الجهود الإقليمية والدولية لإنجاح هذه المساعي.

وشدّد الوزيران على مركزية القضية الفلسطينية، وأهمية إطلاق جهد سياسي حقيقي وفاعل يفضي إلى تنفيذ حل الدولتين وفق المرجعيات المعتمدة، بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، سبيلا وحيدًا لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم.

وأكّد اليحيا والصفدي دعمهما للحكومة السورية في جهودها إعادة بناء سوريا على الأسس التي تضمن أمنها واستقرارها ووحدتها وسيادتها وتلبي حقوق شعبها وطموحاته.

كما أكّد الوزيران الوقوف إلى جانب الجمهورية اللبنانية، ودعم سيادتها وأمنها واستقرارها، وإنهاء الأزمات في اليمن وليبيا والسودان على الأسس التي تضمن أمنها واستقرارها وتلبي طموحات شعوبها.

وشددا على ضرورة تطوير العلاقات في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل ومبادىء حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

واتفق الوزيران على إدامة التواصل والتنسيق لتنمية التعاون وفي مقاربة القضايا الإقليمية.

«الشؤون» : سداد

وقال العجمي في تصريح صحفي أمس، إن أسماء المستفيدين تم رفعها إلى الإدارة العامة للتنفيذ في وزارة العدل، لمباشرة إجراءات سداد مديونياتهم وفق الإجراءات المتبعة، وذلك ضمن إطار الحملة الوطنية الثالثة لسداد ديون الغارمين التي انطلقت برؤية إنسانية ووفق معايير دقيقة تستند إلى الشفافية والعدالة.

أضاف أن هذا القرار يأتي ثمرة جهود وتكاتف اللجان الست الفنية والشرعية المنبثقة عن اللجنة العليا، التي تضم ممثلين عن وزارات الداخلية و«الشؤون الاجتماعية» والعدل «إدارة التنفيذ المدني» والشؤون الإسلامية، إضافة إلى الأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة الكويتي.

وأوضح أن اللجان أنهت دراسة الحالات المستوفية للشروط المقررة وهي أن يكون المستفيد كويتي الجنسية، وألا يكون قد سبق له الاستفادة من الحملتين السابقتين في عامي 2023 و2024 وأن تكون المديونية مستحقة التنفيذ ولديه ملف تنفيذ قائم.

وذكر العجمي أن اللجنة حرصت على تفعيل قنوات التواصل والرد على جميع الاستفسارات المتعلقة بالحملة من خلال برنامج «سهل»، تعزيزا لمبدأ الشفافية وتيسيرا على المواطنين مبينا أن المواطنين الغارمين الذين تمت الموافقة على سداد مديونياتهم، ستصلهم رسائل إشعار رسمية عبر تطبيق «سهل» تفيد بإتمام السداد، وذلك بهدف إحاطتهم علما باستكمال الإجراءات وتمكينهم من متابعة أوضاعهم بكل يسر ودقة.

وأفاد بأن اللجان تواصل عملها حاليا في دراسة ملفات الدفعة الثانية من المواطنين الغارمين، ممن لا تتجاوز مديونياتهم عشرة آلاف دينار، تمهيدا للانتقال إلى المرحلة الثالثة التي تشمل من لا تتجاوز مديونياتهم 15 ألف دينار، وذلك لحين الانتهاء من سداد كافة الديون المستحقة وفق المبالغ المتاحة.

تتمات

وأشار إلى أن الحملة الوطنية الثالثة تمثل محطة مهمة، في تجسيد التزام دولة الكويت بنهجها الإنساني وقيمها الراسخة، في صون كرامة الإنسان وتعزيز التكافل الاجتماعي، مشددا على أن جهود اللجنة مستمرة لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، ضمن إطار مؤسسي يرسخ العدالة ويعزز الثقة المجتمعية.

المطيري : إعادة

وأوضح الوزير المطيري في تصريح لـ «كونا»، أن هذه المشاريع تنطلق ضمن رؤية وطنية شاملة بتوجيهات من سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، ومتابعة مباشرة من سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء.

وبين أن هذه المشاريع تمثل جسرا يربط الماضي بالحاضر، وتسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز السياحة الثقافية، مضيفا أن الرؤية الوطنية لهذه المشاريع تستهدف تفعيل البنية التحتية الثقافية وتحفيز المشاركة المجتمعية وإحياء الذاكرة العمرانية.

«الأشغال» اعتمدت

المساعدين من 10 إلى اثنين فقط.

أضافت أنه إلى جانب ذلك تم استحداث منصب مدير عام بواقع خمسة مديرين يتولى كل منهم الإشراف على مجموعة من الإدارات الفنية أو الإدارية حسب الاختصاص، في خطوة تهدف إلى تقليل الطبقات الإدارية وتسريع اتخاذ القرار وتعزيز جودة المتابعة.

وأكدت أن رؤيتها في تطوير الهيكل الجديد استندت إلى مواكبة التطورات التقنية والعلمية الحديثة مشيرة إلى دمج تخصصات نوعية ضمن الوحدات المستحدثة، أبرزها الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).

وأفادت بأن ذلك يأتي استجابة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة وتماشيا مع التوجه نحو رقمنة الخدمات الحكومية، ما يعزز قدرة وزارة الأشغال على تبني أحدث الممارسات الهندسية والتقنية في تنفيذ المشاريع الإنشائية والبنية التحتية والخدمات العامة.

وذكرت أن الهيكل التنظيمي الجديد يسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والفنية ،من خلال نموذج إداري مرن يستند إلى معايير مهنية دقيقة تراعي متطلبات المرحلة المقبلة وتدعم رؤية الدولة في تحسين الأداء الحكومي.

وشددت على أن الوزارة ماضية في خط مواز نحو تعزيز الحوكمة المؤسسية، حيث كانت من أوائل الجهات الحكومية التي أعدت دليلا استرشاديا للحوكمة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية يضمن وضوح الصلاحيات والمسؤوليات ويعزز مبادئ الشفافية والنزاهة.

من جهة أخرى، قامت وزير الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان أمس، بجولة تفقدية على طريق العبدلي وذلك لمتابعة سير أعمال الصيانة الجذرية والاطلاع على آخر المستجدات التنفيذية ميدانيا.

وأوضحت المشعان أن الجولة التفقدية تأتي في إطار الالتزام بالجداول الزمنية المحددة ورفع كفاءة الطريق، بما يتماشى مع المعايير الفنية المعتمدة مؤكدة أن الوزارة تضع تطوير البنية التحتية في مختلف مناطق البلاد على رأس أولوياتها.

«الخدمة المدنية»

الخدمات الجديدة تعنى بطلب إيقاف علاوة اجتماعية عن الأولاد وأخرى عن الزوجة.

أضاف أن الخدمات تشمل أيضا طلب صرف علاوة اجتماعية عن الزوجة وطلب تقديم علاوة ابن إلى جانب طلب تعديل الحالة الصحية والعلاوة عن الأولاد.

وأشار إلى أن هذه الخدمات تمكن المستخدمين من الوصول إلى الخدمات رقميا بسهولة ويسر دون الحاجة إلى المراجعة اختصارا للوقت والجهد.

«السكنية» وقعت

وقال الوزير المشاري في تصريح صحفي عقب التوقيع، إن الهدف من المشروع تحقيق مساعي المؤسسة بتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في تطوير المشروعات الخدمية، مؤكدا حرص المؤسسة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة دعما لتوجهات الدولة بما يسهم في تنويع إيرادات المؤسسة.

غزة : وفد

ترامب مباحثات مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض، لمناقشة تطورات الوضع في غزة ومساعي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. اللقاء يأتي في وقت أكد فيه المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف أن المفاوضات الجارية بين إسرائيل وحركة المقاومة الفلسطينية «حماس» تشهد تقليصاً للقضايا الخلافية من أربع إلى قضية واحدة فقط، معرباً عن أمله في أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية الأسبوع الجاري، ما قد يمهد الطريق لتهدئة مؤقتة تمتد 60 يوماً.

وفي الدوحة، كشفت مصادر مطلعة على مسار المحادثات الجارية، أنّ ويتكوف يعتزم التوجه إلى العاصمة القطرية الجمعة أو السبت المقبلين، للإعلان عن تفاصيل الاتفاق المرتقب في حال استكمال الصياغات النهائية. هذه التحركات تأتي وسط ضغوط أميركية متزايدة لتثبيت وقف إطلاق النار ومعالجة الملفات الإنسانية العالقة، في حين يتصاعد القلق من انفجار الأوضاع ميدانياً إذا لم يتم التوصل إلى تفاهمات خلال الأيام القليلة المقبلة.

كما نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولين قولهم، إن وفدا قطريا وصل إلى البيت الأبيض، لإجراء محادثات بشأن صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة.

أضاف الموقع، أن الوفد القطري التقى مسؤولين رفيعي المستوى في البيت الأبيض قبل وصول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعدة ساعات للاجتماع بالرئيس الأميركي دونالد ترامب.

من جهتها، قالت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، إن غزة لن تستسلم وإن المقاومة هي التي ستفرض الشروط كما فرضت المعادلات.

وقال القيادي في الحركة عزت الرشق، إنه أصبح واضحا أنه لا سبيل لإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين إلا بصفقة جادة مع المقاومة.

وقال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» طاهر النونو لـ «الجزيرة نت» إن الحركة تبدي مرونة عالية في المفاوضات الجارية حاليا بالدوحة وتتجاوب مع الوسطاء، مضيفا أن حماس وافقت على إطلاق سراح 10 أسرى من الإسرائيليين الموجودين في غزة لضمان تدفق الإغاثة ووقف العدوان.

وأشار النونو إلى أن الجولة الحالية من المفاوضات تشهد تحديات كبيرة، وأن موقف الحركة ثابت فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية لأي اتفاق مع الاحتلال، وعلى رأسها الانسحاب الكامل من قطاع غزة ووقف العدوان بشكل شامل.

كما شدد على أهمية الضمانات الدولية، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأميركية تملك مفاتيح الضغط الحقيقية على إسرائيل لإنهاء الحرب إذا توفرت لديها الإرادة السياسية.